مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
الترقيم الدولي: ISSN:2392-5337 الترقيم الإلكتروني: EISSN: 2602-6716
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024	تاريخ إرسال المقال: 06 / 10/ 2024	تاريخ القبول: 18/ 12/ 2024	تاريخ النشر: 31 / 12/ 2024	الصفحة: 217 – 235

ظاهرة الفساد في دول المغرب العربي –الأسباب وآليات المكافحة–

The phenomenon of corruption in the Arab Maghreb countries-causes and control mechanisms-

شبايكي حاتم	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة – الجزائر	hatemchebaiki@yahoo.fr

ملخص:

تعد ظاهرة الفساد من أكثر الظواهر فتكا بأمن الدول واستقرارها، وحتى على شعوبها، حيث تنتشر تقريبا في شتى المؤسسات بمختلف أنواعها خاصة المالية منها، فالرشوة وغسيل الأموال، والمحسوبية، والتزوير تمثل العناوين الكبرى في هذه الظاهرة التي تنخر اقتصاديات الدول عامة، ودول المغرب العربي خاصة، والأخطر أن أساليب هذه الأفعال الاجرامية قد تطورت، وأصبح الفاعلون فيها يستعملون أحدث الطرق والوسائل، الأمر الذي دفع بالدولة إلى وضع آليات لضبط هذه السلوكات الفاسدة، كتفعيل آلية الرقمنة والابلاغ عن جرائم الفساد وغيرها من الآلات، كذلك يمكن للأسرة باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تؤدي دورها في التقليل من خطورة ظاهرة الفساد بإنتاج أفراد أسوياء وفاعلون بشكل ايجابي في المجتمع. ومن هنا سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أنواع الفساد ومظاهره وأهم أسبابه، وبعض الآليات المعتمدة في دول المغرب العربي للحد من خطورة هذه الظاهرة معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى التعرف على ظاهرة الدراسة وتفسير الظروف المحيطة بها.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الأمن، الرقمنة، المحسوبية، الأسرة.

عنوان المقال: ظاهرة الفساد في دول المغرب العربي -الأسباب وآليات المكافحة -	اسم ولقب المؤلف: حاتم شبايكي	المجلد: 12 / العدد: 02 (25) / 2024	الصفحة: 217– 235

Abstract:

The phenomenon of corruption is one of the most destructive issues threatening the security and stability of countries, as well as their populations. It is widespread across almost all institutions, especially financial ones. Bribery, money laundering, nepotism, and forgery represent the major aspects of this phenomenon that undermine the economies of countries in general, and particularly those in the Maghreb region. Even more concerning is that the methods of these criminal activities have evolved, with perpetrators now using the latest techniques and tools. This has prompted the state to implement mechanisms to combat these corrupt behaviors, such as activating digitalization tools and reporting corruption crimes, among other measures. Additionally, the family, as a key social institution, can play its role in reducing the severity of the corruption phenomenon by producing morally upright and positively contributing individuals in society. Hence, in this research paper, we will attempt to shed light on the types and manifestations of corruption, its main causes, and some of the mechanisms adopted in the Maghreb countries to mitigate the severity of this phenomenon. In doing so, we will rely on the descriptive method, which aims to identify the phenomenon under study and explain the circumstances surrounding it.

Keywords: Corruption, Security, Digitalization, Nepotism, Family.

مقدمة:

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، ولا تقتصر ظاهرة الفساد على شعب واحد أو دولة أو ثقافة واحدة دون الأخرى، هذا بالنظر إلى ما تبثه التقارير ووسائل الإعلام لمختلف الدول يوميا، وتختلف ظاهرة الفساد في حجمها و درجتها من مجتمع لآخر، فهناك دول انهارت أنظمتها وسقطت بسبب الفساد لذا فإن هذه الظاهرة تعد محركا للثورات والاحتجاجات كرد فعل على استغلال المناصب والتواطئ وحرمان الآخرين من حقوقهم من أجل مصالح شخصية، وبالرغم من أن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلا أنه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد من شعب لآخر وفقا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة التي تنبع من الدين والعادات والتقاليد المتوارثة الموجودة في المجتمع، وتبعا لاختلاف تأثيراته سواء كانت سياسية تتعلق بنظام الحكم في الدولة أو اقتصادية تتعلق بالجوانب المالية والتجارية أو اجتماعية تتعلق بطبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع وطبقاته.

إن مكافحة الفساد تستدعي تحديد المقصود بهذا المفهوم، وبيان أسباب انتشاره في المجتمع، وتوضيح أبرز صوره وأشكاله، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه الظاهرة، وطرق مكافحتها، والتقليل

من آثارها السلبية، وبلورة رأي عام مضاد له وبناء إرادة سياسية لمواجهته وفق آليات تتناسب وطبيعة كل مجتمع، فالثورات العربية التي شهدها العالم العربي منذ سنوات أو ما يسمى بالربيع العربي رفعت كلها مكافحة الفساد شعارا لها، بما فيها دول المغرب العربي، لكن رغم تغير الأنظمة والحكومات إلا أن ظاهرة الفساد على المستويات المحلية لازالت منتشرة في المؤسسات بمختلف مجالاتها.

وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤلات الآتية:

–ما هو الفساد وما هي مظاهره وأسبابه في دول المغرب العربي؟ وما هي أهم الآليات المفعلة للحدّ من مخاطر هذه الظاهرة الإجرامية؟

أولا: تحديد المفاهيم:

1– مفهوم الفساد:

يُعرّف الفساد بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة (**عربية، زياد (2005)، ص 97–128**) ، كما عرفه البنك الدولي على أنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فيحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء شركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين الشرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (**سايح، بوزيد (2012)، ص1–22**)، كما يمكن تعريف الفساد على أنه فعل يهدف إلى خدمة المصلحة الخاصة عبر استغلال السلطة والمنصب وعن طريق اختراق القانون والإساءة للآخرين بهضم حقوقهم، وهو تجرد من الضمير المهني والأخلاق المهنية، ويكون الفساد في عدة صور كالرشوة والاختلاس والمحسوبية وغيرها، كما يمكن تعريف الفساد على أنه سلوك غير سوي يؤدي إلى زعزعة اقتصاد الدولة لمصلحة جهة معينة، ويكون من فرد أو جماعة تمثل تهديدا لأمن المؤسسات والدولة والمجتمع عامة، ويمكن اعتبار الفساد ظاهرة تشكل خطرا على المجتمعات بالنظر إلى عواقبها، فهي ظاهرة إجرامية يقوم بها خارجون عن القانون بحكم مناصبهم أو قربهم من السلطة من أجل الكسب السريع والاستفادة من مزايا وخدمات بطرق غير شرعية.

يمكن القول من خلال ما تم عرضه سابقا أنه ليس هناك اختلاف شاسع حول مفهوم الفساد إذ تؤكد وتتفق معظم آراء الباحثين والمنظمات العالمية على مظاهر الفساد في كونه ظاهرة فعل إجرامي عنوانه الرشوة أو

الابتزاز أو المحسوبية أو استغلال المنصب أو القوة العمومية ويهدف إلى تحقيق المصلحة والمنفعة الشخصية للفاعل على حساب أشخاص أو مؤسسات تحت غطاء القانون سواء بتكييفه حسب وضعياتهم أو التملص منه بطرق أخرى كالتواطؤ أو التجاهل بحكم السلطة أو الجاه. ونجد في المقابل الأجهزة الأمنية تسعى إلى وضع حد لهؤلاء المجرمين لحماية الأشخاص والمؤسسات منهم، وهذا ما سنتعرف عليه في العنصر الموالي.

2– مفهوم الأمن:

يرى "**Walter lippmann** " أن الأمة تبقي في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه (**بيليس جون؛ سميث، ستيف (2004)، ص 414**)، كما يمكن تعريف الأمن على أنه من الحاجات الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها الفرد والجماعة، وكذلك المجتمع عن طريق ضمان أساليب وطرق وإمكانيات يحمي بها الأفراد أنفسهم، كذلك هو عملية ترتكز عليها الدولة بهدف استقرارها واستمراريتها واستقرار أفرادها وحمايتهم من كل تهديد وخطر داخلي كان أو خارجي، فكل إنسان يبتعد عن الخطر لما يشعر به، في حين توفر الدولة هذه الحاجة بتخصيص أفراد وظيفتهم حماية الناس والممتلكات، يعملون في إطار قانوني ومنظم وله أساليبه واستراتيجياته.

بناء على ما سبق ذكره حول مفهوم الأمن يمكن القول أن هذا الأخير شرط أساسي لبقاء واستقرار الدول والشعوب لذا توليه الحكومات القدر الكبير من الأهمية سواء من ناحية النفقات أو التكوين والتحديث، وهو بمثابة حصن لحماية الدولة إن كان قويا سيجنب تلك الدولة وشعبها كل المخاطر المحتملة أما إذا كان ضعيفا فستكون تلك الدولة في خطر دائم حتى من داخلها، إلا أننا سنتوقف عند تعريف "**Robert Mcnamara**" الذي يرى أن الأمن هو التنمية، في حين نرى من جهتنا أن التنمية لا تتحقق دون أمن، فالتحديات التي تواجهها معظم دول العالم تعد تحديات اقتصادية إذ أن النجاح الاقتصادي لأي دولة وضمان مكانتها في الأسواق العالمية لا يتأتى في غياب الأمن إذ يمكن أن تكون محل أطماع العديد من الجهات، وبما أن موضوع هذه الورقة يدور حول الفساد في دول المغرب العربي فهذا يجعلنا نقر بأنه من أسباب المشكلات التنموية في هذه البلدان عدم السيطرة الأمنية الكافية على أيادي الفساد وعدم حصر هذه الظاهرة والتخلص منها هذا ما يعد أحد عوائق التنمية في هذه الدول.

ومن بين الوسائل التي لجأت إليها معظم دول العالم للتقليل من عواقب الفساد نجد تفعيل مجال الرقمنة في المؤسسات وفيما يلي سنتعرف على هذا المفهوم.

3– مفهوم الرقمنة:

هي عملية نقل أي صنف من الوثائق إلى النمط الرقمي لتصبح الصورة الثابتة أو المتحركة أو الصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام، لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية، ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب (**فرج، أحمد (2009)، ص 11**)، كما يمكن تعريف الرقمنة على أنها عملية تحويل المعلومات الخطية والورقية إلى صيغة رقمية تتم معالجتها عن طريق الحاسوب، فهي تعد تكنولوجيا اتصال يتم من خلالها ترجمة المعلومات إلى أرقام باستخدام آليات الإعلام الآلي وتمتاز بأنها تقنية توفر الوقت والجهد على أن تكون المعلومات بعد تحويلها آمنة ضمانا لعدم الاختراق والتجسس، كما أنها وسيلة حديثة وعصرية تضمن تقليل بعض الظواهر كالمحسوبية والتزوير وغيرها من مظاهر الفساد، ويمكن أيضا تعريف الرقمنة على أنها عملية تهدف إلى معالجة المعطيات والملفات بطريقة رقمية ذكية تمتاز بالسرعة والتنظيم والدقة، لما لها من برمجيات وأساليب متطورة للمعالجة والقراءة.

يمكن القول أن الرقمنة عملية تحويل المعلومات والمعطيات المكتوبة من نمط ورقي إلى لغة أرقام حتى يتسنى لوسائل البرمجة والاتصال ترجمتها وقراءتها، وفي موضوعنا هذا عمدنا إلى التعرض لهذا المفهوم باعتباره تقنية قامت معظم دول العالم بما فيها دول المغرب العربي بتفعيلها داخل المؤسسات والهدف من ذلك عدة أغراض كاستعمالها –الرقمنة– للتقليل من التجاوزات المتعلقة بجرائم الفساد، كالمحسوبية في معالجة ملفات الأشخاص في إطار استفادة من جانب معين كالسكن أو التعليم أو التوظيف، وكذلك تفادي التلاعب بالوثائق والتزوير، ومن هنا أصبحت الرقمنة تقنية ذات أهمية بالغة في كل المؤسسات تقريبا. وفيما يلي سنعرض أحد المفاهيم المتعلقة بالفساد ألا وهي المحسوبية.

4– مفهوم المحسوبية:

يتم استخدام الواسطة والمحسوبية كمصطلحين مترادفين يحل أحدهما مكان الآخر، فالواسطة بنية معقدة للغاية وتأخذ أكثر من شكل أو تصور أو دلالة، ولهذا ليس من السهل تعريفها بدقة، ولكل من الواسطة والمحسوبية عدة مضامين ناجمة من الاختلافات الثقافية بين المجتمعات المتباينة، فالمحسوبية هي تقديم خدمة أو تعيين أقارب أو أصدقاء، أي أنها محصورة في مجالات محددة، في حين أن الواسطة تشمل جميع السلوكيات والأفعال، بمعنى أن الواسطة أشمل من المحسوبية وأكثر اتساعا، فالمحسوبية هي إحدى أوجه الواسطة فقط (**الروابدة، وآخرون (2020)، ص 12**)، كما يمكن تعريف المحسوبية على أنها فعل غير مشروع يقوم به فرد أو جماعة خدمة لطرف آخر، سواء كان من الأهل والأقارب أو الأصدقاء أو غيرهم من المعارف، كما تسمى أيضا بـ "**الزبـــونيـة**"، ويتم من خلالها تقديم خدمة أو تسهيلات دون وجه حق لفرد أو أفراد معينين على حساب مصلحة العامة، وبهذا تكون المحسوبية

اعتداء على حقوق الآخرين من أجل خدمة جهة معينة، كما أنها وجه من أوجه الفساد، وتتم عادة في مجالات الاستفادة من قروض أو سكنات أو أراضي أو مال عام أو وظائف...الخ، وهذه التعاملات تمثل خطرا على المجتمع والدولة على حد سواء، ذلك لأن تقديم المزايا والخدمات لغير أهلها ينتهي بعواقب وخيمة وماسة بمؤسسات الدولة وأفرادها واقتصادها، كما يمكن اعتبار المحسوبية فعل يهدف إلى خدمة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، وتعتبر عاملا من عوامل التخلف والركود للدول.

ومن خلال ما تمّ التعرّف عليه حول مفهوم المحسوبية نلاحظ أن هذا السلوك يمارس أكثر في المؤسسات العمومية خاصة استغلال المناصب، لأن المحسوبية ترمي إلى خدمة المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، حيث أن مؤسسات الدولة أنشأت لغرض خدمة الصالح العام في حين أن في الكثير من هذه المؤسسات أشخاص يفضلون مكاسبهم الشخصية لأنفسهم أو أقاربهم أو أصدقائهم على المصلحة العامة، ولا تخلو المحاكم المنتشرة عبر ربوع مختلف الدول بما فيها دول المغرب العربي من ملفات وقضايا يتورطون فيها أشخاص بتهمة المحسوبية التي تعد هذه الأخيرة مظهرا رئيسيا من مظاهر الفساد.

5– مفهوم الأسرة:

هي الوحدة الأولى للمجتمع وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها مباشرة، ويتم تنشئة الفرد داخلها وفيها يكتسب عواطفه ومهاراته ورغباته، فالأسرة عبارة عن رجل وامرأة اجتمعا في مسكن واحد بموجب عقد شرعي نتج عن اجتماعهما ذرية، ولكل فرد في هذه الأسرة وظيفته المنوطة له، وفق ما أراد الله عز وجل، كما أن الأسرة تتضمن كل الأفراد الذين تربطهم سلسلة نسب، وكل الأقارب الذين مازالوا أحياء، وهذا المفهوم ينسجم بشكل كبير مع مفهوم القبيلة، كما أن هناك مفهوما يتعلق بالوظيفة التي تؤديها الأسرة من حيث أنها تجمع مستمر للآباء والأبناء، وأهم أهدافه التشكيل الإجتماعي للأطفال، وإشباع حاجات أفرادها إلى التقبل والاستجابة، وهذا المفهوم يقود إلى معنى الأسرة الممتدة وهي امتداد لعضوية الأسرة إلى ما بعد حدود الأسرة النووية، وهذا الامتداد يمكن أن يشمل أفرادا من نفس الجيل أو من عدة أجيال، وهي أسرة تضم الأصول والفروع، وتتكون من الزوجين والأبناء، مع إمكان انضمام أفراد قربى آخرين كزوجات الأبناء، وأبناء الأبناء، والأصهار والأعمام، وتضم أيضا الجدود (**علي**، (**د.س**)). كما يمكن تعريف الأسرة على أنها مجموعة أفراد تتكون من الزوجين والأبناء يمثلون نظاما له أدوار ووظائف، هذا النظام يمثل جزء من المجتمع وبالتالي يؤثر فيه ويتأثر به، عن طريق العادات والتقاليد وسياسة الدولة، والدين والعرف...الخ، كما أن هذه المنظومة (الأسرة) من بين أهدافها إنتاج أفراد فاعلين إيجابيين في المجتمع لخدمته واكتساب مكانة فيه.

تعدّ الأسرة إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية وذات الأهمية بحكم أن الأفراد يكتسبون فيها أولى سلوكياتهم وتؤثر في اعتقاداتهم وبناء ثقافتهم، هذه الركائز والمكتسبات يمد بها الوالدين بالدرجة الأولى وباقي أفراد الأسرة، حيث " تساهم وخاصة الوالدين في إكساب أفراد أسرهم مختلف القيم الاجتماعية والأخلاقية المقبولة اجتماعيا ودينيا ووطنيا حتى لا يقعون في الانحرافات والجرائم المختلفة التي تهدم إنسانية الفرد ومواطنته وسلوكه الاجتماعي الإيجابي مهما كان المكان المتواجد فيه، كون تلك القيّم تتجسد كمعايير إجتماعية ملموسة في سلوكه نتيجة ما اكتسبه وتعلمه الفرد من مهارات اجتماعية يومية وحياتية تترجم أفكاره وتقاليده الأسرية والمجتمعية، و احترامه وتطبيقه لقوانين المجتمع الذي يعيش فيه، ومن مظاهر ذلك: طبيعة أفكاره وطريقة تفكيره، كيفية تحكمه سلوكه الاجتماعي وضبطه، ليكون دائما إيجابيا سواء في تعامله مع الآخر أو عند قيامه بعمل معين، كل ذلك نجده يعكس لنا أهمية الأسرة وخلفيتها الثقافية، باعتبارها المؤسسة الرئيسة التي تستطيع أن تبني إيجابا سلوك وأفعال الفرد، أو تهدم منظومة القيم والمعاير في حالة وجود **أي خلل** في نظام الأسرة وأساليب تربيتها، وعلاقة أفرادها ببعضهم البعض أو بغيرهم، وهذا لأسباب مختلفة نذكر أهمها : عدم التكافؤ والتكامل بين الزوجين في مقاييس الاختيار القاعدية للاستقرار الأسري (التربية، الدين، الأخلاق، المستوى التعليمي، أو التفكك الأسري، أو وفاة أحد الوالدين، مما قد ينتج عن ذلك أفرادا غير إيجابيين اجتماعيا ، وبالتالي يسهل وقوعهم في الفساد ومشاركتهم فيه كلما سمحت لهم الفرصة في ذلك" (**عيّاشي، صباح (2020)، ص 350**).

لذا يمكن القول أن للأسرة علاقة وطيدة بظاهرة الفساد، إما بتنشئة أفراد لا يقبلون مشاركتهم في الفساد أو يمكن حدوث العكس إذا كانت التنشئة غير صالحة يحتمل وقوع هؤلاء في جرائم الفساد.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الأنواع للفساد وهو ما سنقوم بعرضه في العنصر الموالي.

ثانيا: أنواع الفساد ومظاهره

الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية يكاد لا يخلو منها أي مجتمع وإن اختلفت خطورتها من مجتمع لآخر، وللفساد عدة أنواع ومظاهر تختلف باختلاف المعايير التي على أساسها يتم التصنيف، وسوف نقتصر على بعضها نظرا لتعددها:

أ– الفساد السياسي: يعتبر فضاء السياسة من بين المجالات التي ينتشر فيها الفساد نظرا للأدوار والوظائف ذات المسؤولية واتساع حدود الصلاحيات فيها، زيادة على السلطة التي يتمتع بها شاغلي تلك المناصب وخاصة في قطاعات حساسة، تلك السلطة يمكن أن تجعل بعض الأشخاص يسيئون استغلالها ويحولون القوانين إلى أداة للتلاعب وخدمة مصالحهم الشخصية، باستغلال الثغرات والتحكم في التسيير والإدارة، خاصة في ظل نقص الرقابة

أو التستر على أفعالهم من قبل العاملين معهم، وبالتالي يجدون المجال أمامهم مفتوحا لممارسة كل مظاهر الفساد كلما سنحت لهم الفرصة متناسين الصالح العام ووزن المسؤولية التي منحت لهم، وأهم مظاهر الفساد في المجال السياسي تتجلى في التزوير، وتقديم المساعدات دون وجه حق، والتحيز، والاختلاسات، والسطو على الممتلكات...الخ، وتتطور هذه السلوكات عادة عندما يكون الفاعل يمارس جرائمه ضمن مجموعة يمثلون عصابة تكون خطرا على أمن الدولة واقتصادها وتماسكها، لأن الشخص الذي يتجرد من ضميره المهني من أجل مصالحه الذاتية ليس من الصعب عليه خيانة وطنه إذا كان ذلك يعود عليه بمنافع ومزايا معينة، كما يمكن اعتبار الفساد السياسي من بين أخطر أنواع الفساد كون هذا المجال معني بالسياسات المجتمعية وبالتالي التأثير مباشرة في المجتمع وتهديد أمنه وسلامته.

ب– الفساد المالي: يتضح الفساد المالي في جرائم غسيل الأموال مثلا، وذلك باستثمار عائدات المخدرات أو الإجرام بشكل عام في مشاريع تجارية أو خدماتية أو فلاحية أو غيرها بغرض التمويه، كما تعد جرائم الاختلاس وجها من أوجه الفساد المالي خاصة في مؤسسات الدولة كالبنوك ومراكز البريد والمؤسسات المالية بمختلف أنواعها، كما يتجه بعض الأشخاص الفاسدين نحو الإقدام على هذا النوع من الفساد بحكم توليهم لمناصب تسهل عليهم ارتكاب تلك الأفعال غير المشروعة، ويكثر مثل هذا النوع من أنواع الفساد في الدول النامية، حيث ترتفع نسبة الفساد المالي كلما قلت الرقابة والمتابعة، وكثيرا ما تكون آثار هذه الجرائم المالية ثقيلة على اقتصاد الدولة واستقرارها الأمني كذلك لما لها علاقة في الكثير من الأحيان بالإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات، كما يشكل الفساد المالي كذلك خطرا على ميزانية الدولة وبالتالي يؤثر مباشرة على أفراد مجتمعها ومستوى معيشتهم من خلال بعض السلوكات كالمضاربة وتهريب المواد الغذائية، والاحتكار...الخ، كما يؤثر هذا النوع من الفساد في ضعف الثقة بين المواطنين والدولة خاصة إذا لم تتم متابعة الفاعلين والمشاركين في الجرائم المالية، والعكس صحيح فكلما تمت متابعة المتورطين في الجرائم المالية ومعاقبتهم كل ما زادت ثقة الشعوب في حكوماتهم.

كما أن هناك مظاهر للفساد المالي لا تخلو دول المغرب العربي منها وهو مؤشر للتخلف لأن كون دولة ما متخلفة فذلك مرتبط بكثرة الجرائم ومظاهر الفساد فيها، ونذكر من بين تلك المظاهر: الرشوة، والابتزاز، والاختلاس والتهرب الضريبي، الإسراف في استخدام المال العام، تزييف العملة النقدية، غسل الأموال، قروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال.

ج– الفساد الإداري: يعتبر الفساد الإداري خطرا يهدد استقرار المؤسسات بمختلف أصنافها، ويقع هذا الفعل الإجرامي في شكل اختراق للصلاحيات الممنوحة للأفراد الموظفين واستغلال الوظيفة للصالح الخاص، والمعاملات

الفاسدة كالرشوة والمحسوبية والتزوير وغيره من السلوكات غير المشروعة، كل هذه السلوكات تؤدي لا محالة إلى تعطيل أهداف المؤسسات من جهة وأهداف الفاعلين فيها من جهة أخرى، ولا تتوقف عواقب الفساد الإداري عند هذا الحد بل تتجاوز ذلك بالتأثير على المحيط الخارجي للمؤسسة أيضا وإلحاق الضرر بالمواطنين وتعطيل مصالحهم وحرمانهم من حقوقهم بمنحها لغير أهلها، فإذا كانت الإدارة فاسدة فلا ننتظر الفعالية من المؤسسة ونفعها للمجتمع مهما كان مردود العاملين جيدا، لأن القيادة الإدارية فعاليتها مرتبطة بفعالية المؤسسة ومكانتها، وفي غياب الرقابة والمتابعة يجد هؤلاء المجرمين فرصة لممارسة أفعالهم الإجرامية وممارسة الفساد عبر استغلال مناصبهم خاصة التسييرية والقيادية، وهذا ما يفضي إلى وقوع الأزمات ودخول مؤسسات الدولة في مشاكل تمس أمنها واستقرارها وبالتالي تساهم في بقاء الدولة في تخلف وتبعية جراء هذه الظواهر الإجرامية.

ومن بين مظاهر الفساد الإداري نجد التزوير، شهادة الزور، استغلال المنصب، أخذ أو عرض الرشوة، الإهمال، التمييز، احتكار صنع القرار، المحاباة، إفشاء الأسرار المهنية، التعدي على أخلاقيات المهنة، غياب الضمير المهني، ...الخ.

من خلال ما تم التعرض إليه في ما يخص أنواع الفساد ومظاهره يتبين لنا أن كل هذه الأنواع تحمل في باطنها خدمة المصالح الشخصية للفاعلين كل في مجاله، وفي ظاهرها سلوكات معادية للدّين والقانون وثقافة المجتمع المسلم عامة والمغاربي خاصة وبالنظر إلى هذه الأنواع المذكورة سابقا نلاحظ أنه لا يوجد مجال مؤسساتي يسلم من هذا السلوك الإجرامي، سواء السياسة أو المال أو الإدارة، و للإشارة فإن الأنواع المذكورة سابقا للفساد تم عرضها بشكل عام لأن التفصيل فيها سيبين لنا العديد من الأنواع والمظاهر لهذه الجريمة ناهيك عن أن معظم مظاهر هذه الأخيرة مرتبطة ببعضها.

كما نعلم أن لكل مجتمع ثقافته وخصوصياته لذا فإن أسباب ظاهرة الفساد تختلف أحيانا من مجتمع لآخر، وفيما يلي سنحاول عرض أسباب تفشي ظاهرة الفساد في دول المغرب العربي.

ثالثا: أسباب تفشي جرائم الفساد في دول المغرب العربي:

لم تفلح الفلسفات العامة والدراسات النظرية في تحديد سبب تفشي الفساد في المجتمعات غير أن الفلسفة التطبيقية والدراسات التي تعتمد على استقراء الواقع ومتابعة الظواهر من حيث القوة والضعف والانتشار والانحصار قد نجحت في تحديد الأسباب التي تساعد على انتشار الفساد بكل أنواعه وأشكاله، ومن أهمها:

- ضعف القطاع التربوي والديني والإصلاحي كذلك في دول المغرب العربي في مهام التوعية وتنمية الوازع الديني

والأخلاقي لدى الأفراد، فكل من المدرسة والمسجد مؤسسات تعمل على تنشئة الأفراد تنشئة صالحة وتنتج أفرادا فاعلين بشكل ايجابي في مجتمعهم، لكن رداءة البرامج التربوية وتغير دور المسجد يحول دون تحقيق المبتغى وبالتالي ضعف الوعي لدى الأفراد بمخاطر الفساد وعدم شحنهم بروح المواطنة والضمير المهني يؤدي لا محالة إلى وقوع الأشخاص في جرائم الفساد بمختلف أنواعه.

- غياب القدر الكافي من العدالة في حقوق الأفراد وواجباتهم والتمييز بين الطبقات والفئات المجتمعية، كل ذلك يفتح الباب أما الممارسات والسلوكات الفاسدة متمثلة في الرشوة والمحسوبية والظلم والمحاباة وغيرها من المظاهر التي تنقص من مستوى الشعور بالمواطنة لدى أفراد المجتمع، كما تساهم تلك السلوكات في تقليل الثقة أو زعزعتها بين الشعب والدولة، وكل ما جرى في بعض البلدان المغاربية خير دليل على هذا.

- ضعف الطبقة الوسطى في المجتمع والتي تعتبر كحافظ للتوازن الاجتماعي وتحقيق التنمية يؤدي إلى انهيار القيم المجتمعية وسعي الطبقة الدنيا إلى الثراء السريع في مقابل نجد الطبقة العليا تستفيد من مزايا عديدة على حساب الآخرين مما يجعل هذا يمثل احتقانا مجتمعيا وإحساس الأفراد بالتهميش والظلم مما يدفعهم إلى التخلي عن قيم المواطنة وروح المبادرة، ويصبحون فاعلين سلبيين في المجتمع مما يسمح ببروز مختلف الجرائم جراء تفكك البنية الاجتماعية وغياب التجانس والتضامن الاجتماعيين.

- وضع الأشخاص غير المؤهلين في مواقع قيادية وتسييرية ومحتكرة للتخطيط والانفراد باتخاذ القرار كل هذا ينعكس سلبا على مؤسسات الدولة وعلاقتها بأفراد المجتمع وأمنهم، فاستغلال السلطة والمناصب لخدمة المصلحة الخاصة على حساب الصالح العام عادة ما يفضي إلى تكبد الدولة لخسائر مالية ومادية من جهة ومن جهة ثانية حرمان الآخرين من حقوقهم والذي بدوره يؤدي إلى انتشار ظواهر اجتماعية سيئة كالهجرة غير الشرعية، الانتحار، الاحتجاجات والفوضى...الخ، وهذا ما وقع في الثورات العربية خلال سنوات مضت.

- الثغرات القانونية واستغلالها من طرف الفاسدين لصالحهم الخاص بالتحايل والتلاعب من جهة، وضعف منفذي القانون ومنه سهولة الإفلات من العقوبة وبالتالي انتشار ظاهرة الفساد لأن غياب الردع نتيجته التطاول والتمادي في الأفعال الإجرامية التي يعد الفساد واحدا منها.

- الاستراتيجيات والخطط المستوردة التي لا تتماشى مع الواقع المعاش لدول المغرب العربي، والمتمثلة في برامج إصلاحية تنموية تنفق عليها الدولة أموالا باهضة دون نجاح تلك الاستراتيجيات بسبب خصوصيات المجتمع من جهة ووجود الفاسدين وانتشارهم في المناصب التسييرية من جهة أخرى.

من خلال ما سبق يمكن إرجاع أسباب تفشي ظاهرة الفساد في دول المغرب العربي إلى الاختلالات الحاصلة في كل القطاعات وتحميل المسؤولية للعديد من الأطراف، ففي المجال التربوي مثلا إذا لم يقم الفاعلون في العملية التربوية سواء الأسرة أو المدرسة بغرس قيم المواطنة في الأفراد فلا ننتظر منه أن يكون شخصا صالحا، وفي المجال الديني إذا لم يقم الإمام أو الخطيب بالوعظ الكافي للأفراد وتحذيرهم من عواقب الرشوة والمحسوبية وكل مظاهر الفساد طبعا سيكون لذلك تأثيرا على الوازع الديني لهؤلاء، كما أن الجانب القانوني كذلك بالدرجة الكبيرة على علاقة بأسباب تفشي ظاهرة الفساد في دول المغرب العربي لأن المشرع إذا فشل في تقنين إجراءات معينة أو شرع مواد ضد الفساد غير رادعة أو تمثلها في غرامات مالية فقط فهو بذلك يفتح مجالا لانتشار الفساد باستغلال تلك الفرص أو استغلال الثغرات القانونية من طرف الفاسدين، كذلك لا يمكن إغفال المستوى المعيشي للأفراد في كل من تونس، الجزائر، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، والتي أصبحت الطبقة الوسطى فيها تكاد تحيد مما فتح المجال للمقارنات الاجتماعية في ظل المستوى المعيشي الضعيف للبعض والذي يقابله الثراء الفاحش للبعض الأخر، هنا نجد الكثير من أوساط الطبقة الأولى سواء كانوا موظفين عاديين أو ذوي مناصب مهمة يطمحون في اللحاق بركب الطبقة الثانية بشتى الطرق، فصفحات الجرائد ومنصات الأخبار لوسائل الإعلام في دول المغرب العربي يوميا يكاد أن لا يخلو محتواها من أنباء عن تورط أشخاص في قضايا الفساد كالتلاعب بالمال العام واستغلال المناصب والاختلاسات ومنح القروض بالمحاباة...الخ، وهذا ما يدل على أن المسؤولية في الكثير من المناصب بدول المغرب العربي تمنح في العديد من الأحيان إلى أفراد فاسدين وغير أكفاء عديمي الإحساس بالوطنية والضمير المهني في ظل ضعف الرقابة خاصة في المناطق البعيدة عن عواصم هذه الدول، مما يشجع هؤلاء على الاستمرار في سلوكاتهم الإجرامية.

في قراءة لأسباب انتشار الفساد المذكورة سابقا دفعنا الأمر إلى تشخيص وضعية الظاهرة بدول المغرب العربي، وهذا ما سنقوم بعرضه في العنصر الموالي.

رابعا: تشخيص وضعية الفساد بدول المغرب العربي

يمكن القول أن الدول النامية من أكثر الدول التي ينتشر فيها الفساد خصوصا العربية منها رغم كونها دولا إسلامية تحكمها مبادئ الشريعة الإسلامية التي حرمت الفساد بشتى أنواعه المختلفة، وهذا ما أثبتته التقارير المتتالية لبعض الهيئات الدولية المتخصصة، وبالأخص منظمة الشفافية الدولية التي تصدر تقارير سنوية تصنف الدول وترتبها حسب درجة الفساد فيها، بحيث كلما كان الفساد عاليا كانت الشفافية منخفضة، وبالتالي كان ترتيب الدولة متأخرا بما يعني تفشي الفساد فيها، وهذا ما ينطبق بالنسبة للدول المغاربية على غرار الجزائر التي تأتي في

المرتبة 112 من بين 180 دولة في العالم، وتسبقها في ذلك كل من تونس في المرتبة 74 والمغرب في المرتبة 81 حسب "**تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2017**"، وهذا رغم الآليات القانونية والمؤسساتية التي اعتمدتها الجزائر من أجل الحدّ من ظاهرة الفساد، التي كانت ولازالت تنخر الاقتصاد الجزائري، وتؤدي إلى خسائر مالية كبيرة تعود بالأثر السلبي على الدولة وعلى شعبها على حد سواء، وبالرجوع إلى تشريعات الدول المغاربية المتعلقة بمكافحة الفساد نجدها تعدد مظاهر الفساد وتتطرق إلى صوره المختلفة دون إعطاء تعريف محدد للفساد، وهذا ربما راجع إلى الرغبة في جعل المجال مفتوحا لتجريم أي من الأفعال غير المشروعة التي يمكن أن تعتبر فسادا، حيث نجد **المشرع التونسي في المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011** المتعلق بمكافحة الفساد عرف الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية، ويشمل الفساد خاصة جرائم الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص، والاستيلاء على الأموال العمومية أو سوء التصرف فيها أو تبديدها واستغلال النفوذ، وتجاوز السلطة أو سوء استعمالها والإثراء غير المشروع وخيانة الأمانة وسوء استخدام أموال الذوات المعنوية وغسل الأموال"، أما المشرع المغربي فنجده أيضا جرم عدة صور للفساد في قانون العقوبات وقوانين أخرى، من الصور التي أشارت إليها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لكن دون أن يخصص قانونا خاصا بهاته الجرائم مثل ما فعل المشرع التونسي والجزائري، إلا أنه أولى عناية خاصة لجرائم الرشوة (**لعماري، (2020)، ص 194**).

إلا أن وضعية الجزائر في السنوات الأخيرة تجاه ظاهرة الفساد كانت حازمة في الوقوف في وجه كل من له علاقة بجرائم الفساد سواء الاحتكار أو تهريب الأموال أو تبييضها أو استغلال المنصب...الخ، حيث عدلت بعض النصوص القانونية في هذا المجال بصورة رادعة قد تحد من حجم هذه الجرائم التي مست الأشخاص واقتصاد الدولة لسنوات عديدة، فما تم كشفه في السنتين الماضيتين من طرف جهات العدالة والجهات الأمنية من أموال وعقارات ومركبات ومنشآت ومركبات...الخ يوحي بالمستوى العالي لانتشار الفساد بكل أنواعه وأشكاله في الجزائر لسنوات طويلة تسببت في عرقلة التنمية بالبلاد، كل ذلك كان بسبب استغلال المناصب والنفوذ، ودليل ذلك معظم من تمت محاكمتهم كانوا يشغلون وظائف عليا في الدولة، لكن مع ذلك لازالت ظاهرة الفساد متفشية في الكثير من المؤسسات، وفي المقابل لازالت أجهزة الدولة تعمل جاهدة لحصر هذه الظاهرة باستعمال آليات سنعرض بعضها في العنصر الموالي.

خامسا: آليات مكافحة الفساد بدول المغرب العربي

تختلف الاستراتيجيات وآليات مكافحة الفساد من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، تبعا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع، وأهم متطلبات مكافحة كافة أشكال وصور الفساد هو توافر

الشفافية والمساءلة والحكم الجيد في المجتمعات التي تسعى للتصدي لظاهرة الفساد، وقد أصبح المواطنون لا يقبلون العودة إلى ما كانوا يغضون النظر عنه في السابق، فتزداد رغبتهم وسعيهم في إخضاع المسؤولين في بلادهم للمساءلة وأن يتسم نظام الحكم في بلادهم للمساءلة، وأن يتسم نظام الحكم في بلادهم بالنزاهة والرشد معا.

ومن أهم آليات مكافحة الفساد في دول المغرب العربي ما يلي:

أ– تفعيل الديمقراطية:

يعد النظام الديمقراطي إذا ما تم تطبيقه واحترام ركائزه من أفضل الأنظمة التي تشكل حصارا للظواهر الإجرامية كالفساد، لما لها من خصائص ايجابية كحرية التعبير والإعلام الذي بدوره يفضح كل تجاوز في حق الآخرين ويضيق الخناق على الفاسدين، كما يتمتع النظام الديمقراطي بالشفافية والمشاركة الشعبية وتعبئة الرأي العام، كما يوفر الرقابة والمحاسبة على كل سلوك إجرامي يضر بالصالح العام في حالة ثبوت ذلك أو وجود أشخاص مشتبهين بممارسة الفساد، إلا أن العائق الأكبر لسريان وتفعيل النظام الديمقراطي هو وجود الفاسدين في قطاع القضاء، فهناك من المحامين من يدافعون عن أشخاص متورطين في قضايا رشوة أو استغلال المنصب أو اختلاس أموال عمومية وغيرها من الجرائم المتعلقة بالفساد، لاستفادتهم في النهاية من البراءة أو تخفيف العقوبة، مستغلين في ذلك الثغرات القانونية في ظل ضعف القوانين كما ذكرنا سابقا، فالديمقراطية تحتاج إلى تسيير جيد ورقابة صارمة لإحباط مخططات الاستغلاليين ذوي المناصب التي تتسع فيها رقعة الصلاحيات، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب لضمان صلابة النظام وحماية المجتمع.

يمكننا القول أن آلية تفعيل النظام الديمقراطي قد تكون مجدية في التقليل من نسبة الفساد في دول المغرب العربي لكن هذا لا يعني أن مظاهر الفساد تختفي بوجود نظام ديمقراطي لأننا في الجزائر مثلا أو تونس أو موريتانيا هذه الدول طبيعة نظام الحكم فيها ديمقراطي وهناك حرية التعبير وحق المشاركة في العملية السياسية وحرية الإعلام لكن لا تخلو دولة فيهم من الفساد ناهيك عن دولة المغرب التي يحكمها النظام الملكي الذي يعرفه الكل أن له سلبيات وانعكاسات على حرية الشعب والمؤسسات، في حين تبقى الديمقراطية حلا ممكنا للتقليل من الفساد رغم وجود أشخاص يستغلون الديمقراطية في التعدي على حقوق الآخرين تحت غطاء الثغرات القانونية أو نهب ممتلكات الدولة بدون وجه حق.

ب– تخصيص أجهزة وهيئات لمكافحة الفساد:

أصبح إجباريا على الدول النامية وخاصة دول المغرب العربي تفعيل دور هيئات مكافحة الفساد، والسهر على عملها بالشكل اللازم وقيامها بالدور المنوط لها في الوقوف في وجه الفاسدين ومحاولاتهم الإجرامية، لأن

قضايا الفساد في تزايد مستمر في هذه الدول مما يستدعي التعامل بجدية مع هذه الظاهرة التي تنخر مؤسسات الدولة بكل قطاعاتها خاصة الاقتصادية منها، كالبنوك والمصارف والمصانع وغيرها من المؤسسات المالية التي تكون مسرحا للتلاعبات من طرف الأشخاص الفاسدين عبر استغلال الوظيفة والمركز في السلطة، وينبغي على الدولة تسهيل مهام هذه الهيئات بالتنسيق مع المؤسسات الأمنية، ذلك من خلال تدعيم كل مؤسسة بمكتب للأمن يسهر على الرقابة وكشف التلاعبات، مما يسمح بتوفير قدر كاف من الحماية لمؤسسات الدولة وممتلكاتها، ويقف حاجزا أمام أطماع هؤلاء الفاسدين المنتشرين في شتى القطاعات.

إن آلية إنشاء هيئات لمكافحة الرشوة والفساد في دول المغرب العربي تعد أكثر من مهمة لأن الكل يعلم أن هذه الظاهرة إذا لم تلقى أجهزة مواجهة وتصدى لمظاهرها ستنخر اقتصاديات هذه الدول بالدرجة الأولى ولن تقف عواقبها ومخلفاتها عند هذا الحد بل ستمتد لكل القطاعات في ظل غياب تلك الأجهزة الرقابية، إلا أن الأمر يتطلب العمل باحترافية من طرف هذه الهيئات والتخطيط الجيد بالتعاون مع الأجهزة الأمنية ومديريات أملاك الدولة والبنوك وكل المؤسسات ذات العلاقة والتي يمكنها على الأقل مد هذه الهيئات بالإحصائيات والمعطيات الكافية التي تساعد في عملية وضع استراتيجية لمواجهة جرائم الفساد والإيقاع بالمفسدين.

ج– الجانب الوقائي:

سعت بعض الدول النامية في وضع مجموعة من البرامج الوقائية للحد من جرائم الفساد متضمنة بعض الإجراءات كحماية المبلغين والضحايا، وتفعيل النظام الآلي للمراقبة خاصة في ظل التطور التكنولوجي في هذا المجال، ووضع أرقام تحت الخدمة للتبليغ عن أي شبهة في الرشوة أو مظاهر الفساد الأخرى، كما تعتمد تحويل المسؤولين باستمرار من منطقة إلى أخرى، وتكوين لجان للتدقيق في نتائج مسابقات التوظيف مثلا تفاديا للتلاعب، كما اعتمدت هذه الدول ومن بينها الجزائر التقليل من تشابك الصلاحيات خاصة في بعض المناصب الحساسة في المؤسسات المالية وذلك لتحديد نطاق المسؤولية، كما قامت الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة بتعديل بعض القوانين الردعية الخاصة بالمضاربة والفساد، كما شددت الخناق على المهربين وقطع الطريق أمامهم في الكثير من المناطق الحدودية، إضافة إلى منع الاستيراد للمواد التي يمكن إنتاجها محليا، وبالتالي الحد من محاولات تهريب العملة، كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر وبعد تغيير النظام في السنوات الأخيرة وبعد اكتشاف العديد من قضايا الفساد أعادت الدولة النظر في الكثير من القوانين الخاصة بالضرائب وكذا المساءلة والرقابة، وغيرها من الإجراءات التي تخفف من تطور مظاهر الفساد واستفحالها.

بناء على المعطيات السابقة حول آلية الوقاية من الفساد في دول المغرب العربي يبدوا أن هذه الدول قد خطت خطوة لابأس بها في وضع استراتيجيات وقائية، كما حصل في الجزائر مثلا فيما يخص تفعيل الرقمنة في المؤسسات العمومية لتفادي التلاعب بالملفات سواء في توزيع السكنات أو عمليات التوظيف أو التسجيل للاستفادة من خدمة معينة، هذه الخطوة قد تعتبر جدارا واقيا من الفساد مع أنه يبقى هذا العنصر –الرقمنة– يحتاج إلى التطوير أكثر وتعميمه في كل الإجراءات لأن هناك الكثير من المؤسسات لا تزال تلقى عوائق في العمليات الرقمية ومازالت معالجة الملفات ورقيا متواصلة مما يفتح مجالا للمفسدين للتلاعب والتزوير.

د– التبليغ عن الفساد:

إن الوعي بأهمية التبليغ عن جرائم الفساد في دول المغرب العربي لا يتحقق إلا من خلال تكاثف الجهود، بداية من الأسرة ودورها في زرع الأخلاق وروح المواطنة في أبناءها، إضافة إلى دور باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إكساب الأفراد القيم المجتمعية الحميدة والغيرة على الوطن، كما يجب حماية المبلغين عن جرائم الفساد، لأن بعضهم يخاف من التهديد الاعتداء والانتقام من طرف المبلغ عنهم أو فقدان مناصبهم، كذلك يجب تفعيل دور الإعلام في التحسيس والتوعية وتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن كل ما له علاقة بالفساد، خاصة الموظفين منهم والذين يشغلون مناصب في مؤسسات الدولة، وإقناعهم بأن كل سلوك فاسد يتم التستر عليه سيفضي إلى المساس بأمنهم وأمن الدولة واستقرارها.

تجدر الإشارة إلى أن آلية التبليغ عن جرائم الفساد في دول المغرب العربي تستدعي إعادة النظر لضمان حماية أكثر للمبلغين عن جرائم الفساد، حتى يتسنى لهؤلاء الإبلاغ عن كل سلوك مجرم دون خوف أو تهديد بالقتل أو غيره، لأن السبب الرئيسي في عزوف الكثير من الناس عن الإبلاغ بجرائم الفساد هو الخوف من الانتقام لا محالة أو الطرد من المنصب أو حتى القتل إذا لم تضمن الجهات المختصة الحماية الكافية للشخص المبلغ. وتبقى هذه الآلية ذات أهمية بالغة ولا تقف عند ضمان الحماية فقط بل يجب كذلك على دور الشباب ووسائل الإعلام والجمعيات أن تقوم بالتوعية بثقافة التبليغ عن الجرائم خاصة إذا اهتمت السلطات بتوفير الحماية للمبلغين.

هـ– التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد:

بموجب **اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته (2023)** تتولى الدول الأعضاء القيام بما يلي:

- التعاون مع البلدان الأصلية للشركات المتعددة الجنسيات على إضفاء طابع الجرائم الجنائية ومعاقبة ممارسة العمولات السرية، أو أي ممارسة تتسم بالفساد خلال العمليات التجارية الدولية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والقاري والدولي لمنع ممارسات الفساد خلال العمليات التجارية الدولية.

- تشجيع البلدان على اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لمنع الموظفين العموميين من التمتع بما اكتسبوه عن طريق الرشوة من خلال تجميد حساباتهم المصرفية، وتسهيل استرجاع المبالغ المكتسبة بصورة غير شرعية.
- العمل مع المتطلبات المالية الدولية الإقليمية للقضاء على الفساد في برامج المساعدات الإنمائية والتعاون بوضع قواعد صارمة للأهلية، وحسن الإدارة للمترشحين في الإطار العام لسياساتها الإنمائية (**اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته (2003)، المادة 19**).

بالرجوع إلى ما نصت عليه الاتفاقية المذكورة سابقا نجد أنها تشجع على التعاون الدولي والإقليمي لمنع جرائم الفساد خاصة وأن هناك مجرمون من المستوى العالي من الفساد تمتد أنشطتهم إلى خارج أقاليم أوطانهم قصد التهرب من أعين الأجهزة الأمنية لبلدانهم فيقومون بإنشاء مشاريع أو استثمار الأموال المنهوبة في دول أخرى وهذا يستدعي تكاثف الجهود على المستوى القانوني والأمني لإيقاف هذه التصرفات وتضييق الخناق على هؤلاء المجرمين وكشفهم.

إضافة إلى ما ذكر سابقا يمكن إدراج تدابير أخرى لمكافحة الفساد مثل:

- ✓ العمل على تكريس الشفافية في الإجراءات المعمول بها في المؤسسات العمومية بتفعيل أساليب رقابية صارمة يختص بها أشخاص أكفاء.
- ✓ فسح مجال المشاركة والمبادرة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من مخاطر الفساد ومكافحة شتى مظاهره.
- ✓ العمل على نزاهة التعاملات في مختلف المؤسسات وخاصة منها الاقتصادية والمالية في دول المغرب العربي.
- ✓ تثمين ودعم أجهزة المراقبة والأمن بالإمكانيات الضرورية للكشف عن مظاهر الفساد ومكافحته، وترقية قطاع العدالة وتحريره من الضغوطات باستقلاليته وذلك لتسهيل مساءلة ومحاسبة المتورطين في قضايا الفساد مهما كانت مكانتهم أو رتبهم.
- ✓ تظافر الجهود الدولية خاصة فيما يخص تسليم المجرمين وذلك لتضييق الخناق على المتورطين وإحباط هروبهم إلى دول أخرى لأنهم يمثلون خطرا على أي دولة لجئوا إليها، وكذا مراقبة أرصدة الأشخاص المشبوهين في قضايا الفساد.
- ✓ من الطبيعي جدا أن الأشخاص الذين يكونون أطرافا في عمليات الفساد يفتقدون إلى القيم السليمة والأخلاق المجتمعية الحسنة، إذ يكون هناك خلل في عملية تنشئتهم، وهذا يدعو إلى الرجوع لأساليب

التنشئة الصحيحة بداية من الأسرة كركيزة أساسية يمكن أن تساهم بشكل وقائي في التقليل من ظاهرة الفساد، وهو ما سنحاول عرضه في العنصر الموالي.

سادسا: الأسرة كجدار أول للوقاية من ظاهرة الفساد

الأسرة هي المكون الأساسي للمجتمع، وهي اللبنة الأولى التي يصلح بصلاحها المجتمع، وهي الأساس أيضا في بناء النشء وتربيته وتعليمه القيم السامية، والتنبيه على ما ينافي هذه القيم من أفعال وتصرفات، والتربية في مراحل الطفولة على القيم والأخلاق ضرورية جدا في بناء جيل المستقبل البناء الصحيح من خلال تعويده على العمل وفقا لقيمه السامية (الأمانة، الصدق، الإخلاص، الوفاء، عدم الأنانية، تحمل المسؤولية، ...) وغيرها من القيّم، وتجنب كل ما يخالفها من مصالح وتصرفات غير أخلاقية تمس بصحة وأمن واستقرار الأسرة والمجتمع .

كما يمكن الاستفادة من "المشروع العلمي الاجتماعي" **للبروفيسور/ عيّاشي صباح**، (مديرة مخبر الأسرة، التنمية، الوقاية من الانحراف والاجرام بجامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله) ، في الوقاية والحدّ من الآفات الاجتماعية والفساد وكل أنواع الجرائم بتطبيق مفهوم الشراكة المجتمعية بين مختلف الهيئات والمؤسسات وتظافر كل المجهودات لأمن واستقرار وصحة وتطوير الأسرة والمجتمع، من خلال توصلت فيه أنه أصبحت اليوم هناك ضرورة قصوى بالاستنجاد بالأخصائيين الاجتماعيين في مجال العائلة والطفولة والرعاية الاجتماعية وتعميم تدريسه في كل الجامعات المغاربية وغيرها ، باعتبار هذا التخصص الجزائري الجديد له أهمية قصوى في العمل الاجتماعي الميداني للكبار والصغار ، لاكتسابهم معارف علمية اجتماعية ملموسة في السلوك الاجتماعي، وتعليمهم مهارات اجتماعية وفقا لتقنيات اجتماعية مبتكرة ذات جودة اجتماعية لتغيير السلوكات والممارسات الاجتماعية السلبية إلى إيجابية صحية آمنة للفرد والمجتمع، تستفيد منها كل الهيئات الرسمية والمؤسسات، والمجتمع المدني: أفراد العائلة/ الأسرة (للأزواج والزوجات، للوالدين، للأطفال، الشباب،...)، المؤسسات التربوية (المدراس بكل أطوارها) ، رياض الأطفال ، مراكز إعادة التأهيل، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات الناشئة ....(**عيّاشي، صباح (2020)، ص 360**).

وقد أثبتت الدراسات أن أغلب الجانحين والخارجين عن القانون يفتقدون لوجود الأسرة في الأساس، وهذا يبرز دور الأسرة وأهميتها في التربية للنشء وتعزيز النزاهة لديه، إذ يكون الفرد نزيها في مجتمعه من خلال العمل بقيمه وأخلاقه وبما يتوجب عليه من واجب مجتمعي ووطني حيال تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة، ونبذ التصرفات المسيئة والفردية التي تسيئ للمجتمع ونبذه كل سبل وأنواع الفساد (**الشهراني، (2014)، ص 02**)، كما

تعتبر التربية الأسرية عملية ذات أهمية بالغة في البناء الاجتماعي لما لها من دور في إنتاج أفراد يحتكون بالمجتمع ويساهمون في نشر قيمهم.

ولذا وجب على الأسرة الحرص على تلقين أبناءها المبادئ الدينية والتربوية الجيدة، هذه الأخيرة التي تمكنهم من التحلي بالأخلاق المهنية مستقبلا، والابتعاد عن كل تصرف غير سوي والوقوف ضده، فمعظم الأسر المغاربية تقوم بتعليم أبناءها القرآن في أعمار مبكرة تحصينا لهم من كل سلوك مشين، لأن ديننا الإسلامي ينبذ كل فعل غير مشروع يحمل في طياته أنشطة إجرامية تمس بأمن الأفراد والمجتمعات، كما تمثل الأسرة عنصرا فاعلا في مكافحة مختلف مظاهر الفساد، عبر إكساب أفرادها ثقافة التبليغ عن الجرائم، فالأسرة تعطي صورة عن المجتمع باكتساب قيمه، ومن جهة أخرى المجتمع الحضاري والراقي لا يحقق رقيه إلا من خلال أفراده الذين هم نتاج الأسرة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن الأسرة تعتبر المحيط الأول للفرد في حياته، ففيها يكتسب رغباته وميولاته واعتقاداته وأخلاقه وقيمه، فلا يمكن في أي حال من الأحوال فصل سلوكات الفرد وأفعاله عن تنشئته الأسرية حتى لو كانت تلك السلوكات سيئة ففي حالة انتماء ذلك الفرد لأسرة سوية فهو في الأخير يمكن وبشكل كبير أن يعدل سلوكه وفقا لما نشأ عليه منذ طفولته، فالموظف والإطار والعامل والمسؤول كلهم إنتاج للأسرة، هذه الأخيرة التي تستحق الاهتمام والتركيز أكثر على استقرارها كي يكونوا أفرادها فاعلين إيجابيين في المجتمع، فالشخص الفاسد إن لم يتورط في الفساد فلديه استعدادات للوقوع في فعل إجرامي آخر لأنه فاقد للقيم التي تعد مهمة توريثها من مهام الأسرة بالدرجة الأولى، لذا ومن منظورنا وجب العمل على تفعيل الخدمة الاجتماعية الأسرية حتى تتمكن الأسرة من ممارسة أدورها بشكل سوي يضمن لنا إنتاج أفراد صالحين ذوي قيم وأخلاق حسنة وبالتالي مجتمع صالح تقل فيه مظاهر الفساد.

خـــاتمـة:

يمكننا القول في الأخير أن أي مجتمع يبحث عن استقراره وعن رقيه وعن تقدمه يجب عليه العمل بمفهوم الإدارة الصحيح وفق النظريات والأسس والمناهج التي وضعها مؤسسوها وروادها ، حيث أن الإدارة هي العامل المنظم لحياة الإنسان بداية بتسجيل ولادته حتى تسجيل وفاته مرورا بتقديم الخدمات له، هذا لأن ظاهرة الفساد تحصل عادة في الإدارات سواء المؤسسات السياسية أو المؤسسات الاقتصادية أو التربوية أو غيرها، كما أشرنا سابقا أن هذه الظاهرة –الفساد– لا تحصل آليا بل تتعدد أسبابها، كما تأخذ هذه الظاهرة أنواعا ولكل نوع له مظاهر معينة، وتعد ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية

الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها ولاقت هذه المشكلة (الفساد) اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة باستعمال مجموعة من الآليات كما تم عرضه سابقا لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي.

المـراجـع :

1. الديوان المركزي ل. ا. (7 /يونيو/2023). **اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته**. تاريخ تصفح الموقع: 13/يونيو/ 2024 المادة 19: ف 1،2،3،4.www.ocrc.gov.dz
2. بوزيد، سايح (2012) " **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكنين الحكم الراشد في الدول العربية**". مجلة الباحث، العدد 56، الجزائر.
3. بيليس جون؛ سميث، ستيف (2004). عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
4. عربية، زياد (2005) " **الفساد** "، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد 05/ العدد 16، جامعة دمشق.
5. فرج، أحمد (2009) "**الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها**".(م 01)، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
6. علي، حنان (د.س). **الأهمية التربوية للأسرة الممتدة وأسباب تراجع دورها –دراسة تربوية إسلامية–**. الأردن: جامعة اليرموك.
7. عيّاشي، صباح (2020). **موسوعة علم الاجتماع العائلي: الشراكة المجتمعية وتعزيز الاستقرار الأسري والمدني** ، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع.
8. الشهراني، عايض بن حسن (2014). **الأسرة وتعزيز قيم النزاهة في النشء**. السعودية: مجلس شؤون الأسرة.
9. الروابدة، وآخرون (2020). **مدى تفشي ظاهرتي الواسطة والمحسوبية في القطاع العام الأردني**. مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع.